22 مارس , 2022

الرقابة المالية توقع مذكرة تفاهم مع هيئة التأمين التونسية

د. عمران: 10.1 تريليون جنيه إجمالي مبالغ التأمين والتغطيات التأمينية الصادرة عن 41 شركة تأمين خلال 2021

خلال توقيع اتفاق التعاون

افتتح الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية صباح اليوم، فعاليات أول مؤتمر متخصص للتأمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستضيفه محافظة الأقصر.

ويهدف المؤتمر إلى توضيح أهمية التأمين على هذه المشروعات في ظل تمتع العديد من المحافظات بتوفير هذه النوعية من المشاريع التي تُمول من البنوك والعديد من جهات التمويل غير المصرفية، والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تمارس نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بعدد فروع يصل إلى 2173 فرعاً منتشرة في أغلب محافظات الجمهورية وتخدم 3.5 مليون عميل، وذلك بحضور قيادات هيئة الرقابة المالية وقيادات سوق التأمين المصري.

وقال رئيس هيئة الرقابة المالية أن الرقيب على صناعة التأمين في مصر أدرك حجم جائحة فيروس كورونا مبكراً وتوقع ما سيترتب عليها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة على المجتمع المصري.

وتابع: اتخذت الرقابة المالية مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للعمل على احتواء تلك الآثار وتعزيز الثقة في صناعة التأمين بمصر، حيث ألزمت الهيئة شركات التأمين الخاضعة لإشراف الهيئة والعاملة بالسوق المصرية بمنح عملائها – من حملة الوثائق – مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التامين لسداد أقساط التأمين وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين كما حدث مع عملاء وثائق التأمين ضد مخاطر عدم السداد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وأضاف عمران:" استفاد من مهلة تأجيل الأقساط المستحقة أكثر من خمسة ملايين من حاملي وثائق التأمين وبما يُمكن العملاء من الاستمرار في الاستفادة من مزايا الحماية التأمينية التي تمنحهم إياها وثائقهم التأمينية وتعويضهم حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها."

وأشار الدكتور عمران في كلمته أمام الحاضرين من قيادات شركات التامين وجمعيات رجال الأعمال والقائمين على تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة إلى أنه على الرغم من استمرار انتشار جائحة فيروس كورونا في العالم إلا أن سوق التأمين المصري كانت له اتجاهات إيجابية في الأداء حيث؛ بلغ إجمالي مبالغ التأمين والتغطيات التأمينية 10.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة ب 8.1تريليون جنيه خلال العام المالي 2020 وبمعدل زيادة بلغ 24.%

وشهدت الجلسة الافتتاحية مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة المالية في مصر والهيئة العامة للتأمين بالجمهورية التونسية في مجال التعاون وتبادل المعلومات في الرقابة على قطاع التأمين وإعادة التأمين بين البلدين، وذلك على هامش مؤتمر الأقصر.

ووقع على مذكرة التفاهم الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة وحافظ الغربي رئيس الهيئة العامة للتأمين التونسية للاتفاق على أطر وأليات تبادل المعلومات بين الرقيب في كلا البلدين، وتوفير المساعدة الفنية لتحقيق فعالية الرقابة وفقا لما تسمح به القوانين والتشريعات والمتطلبات القانونية المعمول بها في مصر وتونس ودون الإضرار بالمصالح العامة بالدولتين، مع الحفاظ على السرية المهنية.

وقال د. عمران أنه بمقتضى مذكرة التفاهم سيتم توفير المساعدة للاستثمار في أسواق التأمين في كلا البلدين، وتبادل البيانات الإحصائية والدراسات ذات الصلة بأسواق التأمين في البلدين بصفة دورية، بما فيها الدراسات التي تهدف إلى استشراف المستقبل الاقتصادي بين البلدين فيما يتعلق بقطاع التأمين، واستعراض فرص نمو حجم عمليات وأنشطة إعادة التأمين بين البلدين، وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ذات الصلة بالرقابة على أسواق التأمين بما فيها البيانات المالية في مجال الترخيص والرقابة على قطاع التأمين والتدريب في مجال

التأمين، والعلوم الاكتوارية، والتأمين التكافلي، والقواعد التنظيمية التي تحكم التأمين بما في ذلك التأمين التكافلي.

وتابع أنه وفقا لمذكرة التفاهم ستبذل كل هيئة الجهود المعقولة لتزويد الهيئة الأخرى بأي معلومات ضرورية ولازمة يتم اكتشافها وتؤدي إلى أية خروقات محتملة للقوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها والمتطلبات التنظيمية في سوق التأمين الذي تشرف عليه الهيئة الأخرى وذلك في حدود القوانين واللوائح التنفيذية المعمول بها لكل طرف.

ومن جانبه قال حافظ الغربي رئيس الهيئة العامة للتأمين التونسية أنه تم الاتفاق على أن تدخل مذرة التفاهم حيز التنفيذ ولمدة ثلاث سنوات لنبدء عقد مقاربات معيارية بين أداء الهيئتين، وتبادل الخبرات في مجال الأنظمة التقنية واللوجستية المستخدمة في الإشراف والرقابة على الهياكل الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئتين وغيرها من المجالات المختلفة المرتبطة بقطاع التأمين.

الجدير بالذكر أن إجمالي أقساط التأمين خلال العام المالي 2021 قد ارتفعت إلى 47.5 مليار جنيه مقارنة ب 40.1 مليار جنيه خلال العام السابق وبنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.5%، كما ارتفعت إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 23.4 مليار جنيه مقارنة ب 18.8مليا جنيه خلال العام السابق وبنسبة زيادة حوالي 25.5.%